Distr.: General
29 September 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
الدورة السادسة عشرة
جنيف، 9–10 كانون الأول/ديسمبر 2025
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

التنويع الاستراتيجي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

من شأن التنويع الاستراتيجي أن يساعد في الحد من مواطن الضعف الهيكلية لدى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وباستخدام المزيج الصحيح من السياسات، في إطارٍ من التكامل ما بين القطاعين الخاص والعام، تستطيع تلك البلدان الانتقال من الاعتماد على الصادرات من السلع الأساسية إلى تضمين صادراتها منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. ومن شأن هذا التحول أن يعزز قدرة الاقتصاد على الصمود وأن ينشئ المزيد من فرص العمل بأجور جيدة وذات نوعية جيدة في القطاع الرسمي وأن يشجع على اعتماد القدرات في مجال التكنولوجيا. ومن شأن مواءمة استراتيجيات التنويع مع الاتجاهات العالمية، كما هي الحال فيما يتعلق باستخدام الطاقة المتجددة للحد من انبعاثات الكربون والرقمنة ومبادئ الاقتصاد الدائري، أن يعزز أكثر مسار التحول. وتعرض هذه المذكرة استبصارات في الكيفية التي يمكن بها لسياسات دعم التنويع أن تساعد في جعل وفرة الموارد الطبيعية محرّكا للتنمية المستدامة والشاملة.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- تبحث هذه المذكرة الدور الحاسم الذي يؤديه التنويع الاقتصادي في البلدان النامية الغنية بالموارد، لا سيما تلك التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية، ومن ضمنه مقترَح نهج السياسات المتعدد الأبعاد الذي يهدف إلى تعزيز التنويع الإنتاجي والتصديري بقيادة القطاع الخاص، فضلاً عن إضافة القيمة للمنتجات. وينصب التركيز على تحديد مسارات السياسات التي بإمكانها أن تدعم تطوير وتجارة منتجات جديدة تستند إلى القدرات الإنتاجية القائمة وأن تعزز أيضا إضافة قيمة إلى المواد الخام. ولا تزال معالجة السلع الأساسية ضرورية كما أنه لا غنى عن الصادرات ذات القيمة المضافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك توجد فرص تنويع كبيرة في قطاعات قريبة أو مختلفة تماماً، من جملتها التصنيع والخدمات والطاقة المتجددة، أي القطاعات التي تستفيد من مهارات وهياكل أساسية وقدرات في مجال التكنولوجيا متشابهة.

أولاً- مَواطن الضعف المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية

2- ينتشر الاعتماد على السلع الأساسية بشكل واسع في البلدان النامية. ففي الفترة 2021-2023، شكلت السلع الأساسية 32,7 في المائة من صادرات السلع العالمية. ويصنَّف خمسة وتسعون بلداً، أي أكثر من ثلثي البلدان النامية، ضمن البلدان المعتمِدة على السلع الأساسية، وتعرَّف هذه البلدان بأنها تستمد 60 في المائة أو أكثر من عائدات تصدير البضائع من السلع الأولية، أي أن اقتصاد البلد يعتمد على تصدير مجموعة محدودة من السلع الأولية[1]. وفي كثير من الأحيان، يصاحب الاعتمادَ على السلع الأساسية قدرة إنتاجية صناعية محدودة ومستويات منخفضة من التطور التكنولوجي. وقد بيّن الأونكتاد من خلال ما يقوم به من عمل استمرارَ الاعتماد على السلع الأساسية وهناك العديد من الأمثلة الوطنية؛ فعلى سبيل المثال، تعتمد نيجيريا وزامبيا على الصادرات من النفط والنحاس، وفق هذا الترتيب، منذ ما يقرب من ستة عقود؛ وشكّلت الزيوت البترولية 76,7 في المائة من صادرات نيجيريا في الفترة 2021-2023، بينما شكّل النحاس 64,3 في المائة من صادرات زامبيا[2].

3- والاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية معرّضة لتناوب دورتي الازدهار والكساد في أسواق السلع الأساسية وهو إلى حد كبير أمر خارج عن سيطرتها، إلى جانب أنها معرضة لتقلبات كبيرة في أسعار السلع الأساسية نتيجة صدمات مختلفة في جانب العرض أو الطلب من شأنها أن تعطِّل إدارة الاقتصاد الكلي وأن تقوض الإيرادات الحكومية والتخطيط الطويل الأجل. وبإمكان عدم الاستقرار هذا أن يخل بالتوازنات المالية وأن يمس بالقدرة على تحمل الديون وتطوير الهياكل الأساسية، مرسِّخا في نهاية المطاف الاعتماد على السلع الأساسية. وعندما ترتفع أسعار السلع الأساسية، يُتوقع أن تبقى الإيرادات المتأتية من السلع الأساسية مرتفعة، وقد تلجأ الحكومات إلى مزيد من الاقتراض لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية أو البرامج الاجتماعية أو غيرها من مبادرات التنمية؛ وهو ما من شأنه أن يساهم في حدوث ارتفاع كبير في النفقات الحكومية، يفضي عندئذ إلى مزيد من الاقتراض. لكن، في حال انخفضت أسعار السلع الأساسية، قد يصبح عبء الدين الناتج عن ذلك لا يُطاق. وقد تؤدي حالة المديونية الحرجة إلى

(1) UNCTAD, 2025, *The State of Commodity Dependence 2025* (United Nations publication, Sales No. E.25.II.D.33, Geneva).

(2) الأونكتاد، 2025. انظر طبعات مختلفة من *Commodities and Development Report* and UNCTAD, 2019, *Commodity Dependence: A Twenty-Year Perspective* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.16, Geneva).

تقليل فرص الدخول إلى الأســـواق المالية الدولية وإلى انخفاض الاســـتثمار وتراجع الإنفاق الحكومي في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم. فعلى سبيل المثال، وقّع العديد من البلدان النامية في ثمانينيات القرن الماضي في حالة المديونية الحرجة عقب انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما تسبب في زيادة حادة في نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي[3]. وأدت أزمة الدين هذه إلى ضياع عقد من النمو الاقتصادي والتنمية في العديد من البلدان المنخفضـــة الدخل. فعلى ســـبيل المثال، أدى انخفاض أســـعار النفط، في الفترة 2014–2016، إلى زيادة الدين العام في عدة بلدان مصدرة للنفط، مثل نيجيريا[4].

4- وللاعتماد على السلع الأساسية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (الشكل 1). فـــتسعة وعشرون بلداً من بين 32 سجلوا أدنى الدرجات في مؤشر التنمية البشرية يعتمدون على السلع الأساسية، مما يؤكد الصلة الوثيقة بين الاعتماد على السلع الأساسية وتقييدات التنمية[5].

الشكل 1

الاعتماد على السلع الأساسية سائد في البلدان النامية: عدد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، حسب المجموعة الإنمائية

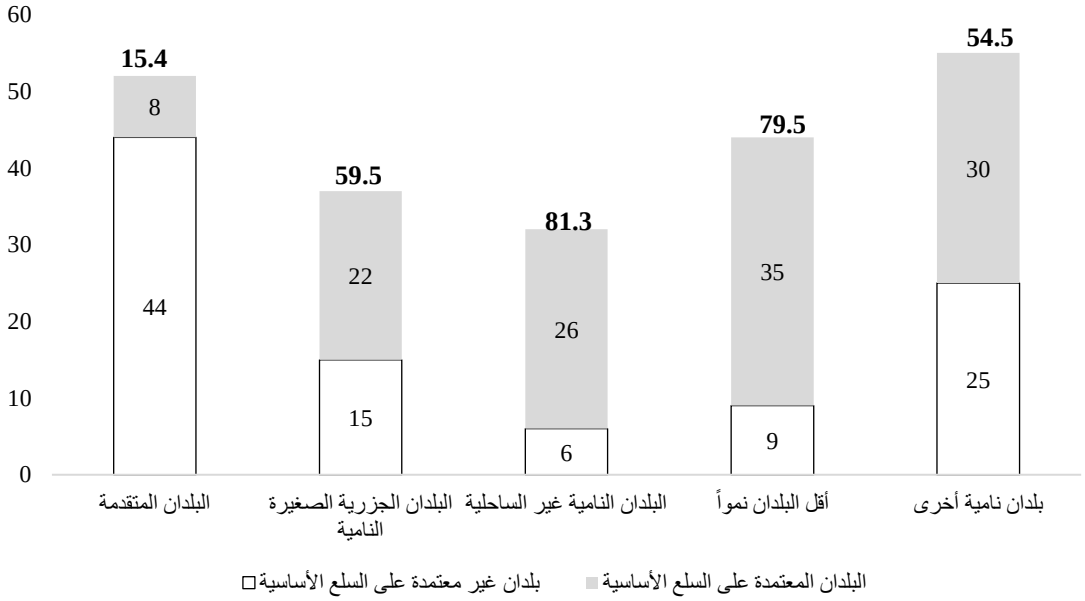

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، 2021–2023.

ملاحظة: يشير الشكل فوق كل عمود إلى حصة (بالنسبة المئوية) كل مجموعة من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية.

(3) Fischer S, 1988, Economic development and the debt crisis, Policy research working paper No. 17, World Bank.

(4) انظر هذا الرابط: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/910311512412250749-0050022017/original/GlobalEconomicProspectsJan2018TopicalIssueoilpricecollapse.pdf.

(5) UNCTAD, 2023, *Commodities and Development Report 2023: Inclusive Diversification and Energy Transition* (United Nations publication, sales No. E.23.II.D.9, Geneva).

5- وتساهم في استمرار الاعتماد على السلع عوامل شتى من بينها:

(أ) الاقتصادات المزدوجة. في كثير من الأحيان، تتطور قطاعات السلع الأساسية بشكل منفصل عن الاقتصاد المحلي الأوسع؛ وتجتذب هذه القطاعات استثمارات أجنبية كبيرة في الهياكل الأساسية بسبب ارتباطها بالأسواق الدولية، لا سيما أثناء طفرات انتعاش السلع الأساسية، بينما تبقى بقية قطاعات الاقتصاد ناقصة النمو في معظمها. ولا ينتشر النمو في قطاع السلع الأساسية تلقائياً لكي يشمل الاقتصاد بأكمله لأسباب عديدة محتملة، كالاختناقات في توفُّر الهياكل الأساسية التكميلية مثل الطاقة والنقل واستخدام أساليب الإنتاج الحديثة وغيرها من الأسباب[6]. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التدفقات الكبيرة من العملات الأجنبية المتأتية من صادرات السلع الأساسية إلى ارتفاع سعر الصرف، مما يقوض القدرة التنافسية في قطاعات المنتجات الأخرى القابلة للتداول (وهي ظاهرة تعرف باسم الداء الهولندي). وهو ما يعمّق أكثر الفجوة الهيكلية ما بين قطاع السلع الأساسية وبقية الاقتصاد[7]. ومع ازدهار قطاع الموارد، تتحول العمالة والاستثمار عن التصنيع، فيضعف القطاع بمرور الوقت، وهي ديناميكية ترسّخ الاعتماد المتزايد على السلع الأساسية حتى يصبح من الصعب الحفاظ على حصة القطاعات غير السلعية من الاقتصاد؛

(ب) الاستبعاد التكنولوجي. يترافق الاعتماد على السلع الأساسية في العادة مع مستويات أخفض من الكفاءة التكنولوجية ومع قدرات إنتاجية دون المستوى المطلوب من التطور في كل من البضائع المصنعة والخدمات؛ وقد تفوّت البلدان التي تفْرِط في الاعتماد على استخراج السلع الأولية فرصة تعلُّم التكنولوجيات الجديدة والتكيف معها فتتخلف أكثر عن الركب بينما الاقتصاد العالمي يتطور. وقد يؤدي الاعتماد على السلع الأساسية، إذا ما اقترن بقدرات إنتاجية دون المستوى المطلوب من التطور في قطاعي البضائع والخدمات، إلى نقص في نمو الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد[8]؛

(ج) التأخر في إضافة القيمة. تدر السلع الأولية دخلاً منخفضاً وغير مستقر في كثير من الأحيان فأسعارها متقلبة ولا يتيح عدد منها، كالمعادن الأساسية والوقود الأحفوري، سوى قدرة ضئيلة على التفاضل الرأسي؛

(د) عدم وجود الترابطات الاقتصادية المحلية. كثيرا ما تكون الروابط ضعيفة بين القطاعات المختلفة في الاقتصادات التي تهيمن عليها صادرات السلع الأساسية؛ فبدون روابط محلية قوية، كتلك الموجودة بين المورّدين والخدمات المتخصصة والصناعات المساندة، يصعب نشوء قطاعات جديدة بشكل طبيعي ويبقى النشاط الاقتصادي ضيقاً وضعيفاً[9]؛

(هـ) عدم وجود أطر حوكمة قوية. في كثير من الأحيان، يحول ضعف أطر الحوكمة وقلة تنسيق السياسات وعدم كفاية التخطيط في الأجل طويل دون أن تعزز الحكومات التنويع الاقتصادي بشكل

(6) هناك أدبيات غزيرة حول التباين القطاعي وسوء تخصيص الموارد في البلدان النامية وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادي؛ انظر، على سبيل المثال، Gollin D, 2014, The Lewis model: A 60-year retrospective, *Journal of Economic Perspectives*, 28(3):71–88.

(7) UNCTAD, 2021, *Commodities and Development Report 2021: Escaping from the Commodity Dependence Trap through Technology and Innovation* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.D.14, Geneva).

(8) المرجع نفسه.

(9) انظر Hausmann R, Hidalgo CA, Bustos S, Coscia M, Simoes A and Yıldırım MA, 2013, *The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity* (Massachusetts Institute of Technology and Centre for International Development, Harvard University, United States of America).

فعال. وفي العديد من الحالات، لا يُعاد استثمار الإيرادات العامة من السلع الأساسية بشكل استراتيجي في قطاعات إنتاجية أو في الهياكل الأساسية أو الرأسمال البشري. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن ديناميكيات الاقتصاد السياسي، كسلوك السعي وراء الريع والمصالح الخاصة في قطاع السلع الأساسية، أن تعرقل جهود الإصلاح وأن ترسّخ الاتكال على الصادرات الأولية[10]. وعدم كفاية الاستثمار الوطني واحدة من بين عدة قنوات قد تجعل الاعتماد على السلع الأساسية يعيق التنمية[11]. ومن شأن تقلب الدخل القومي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن يجعل الاستثمار الكلي مسايراً للتقلبات الدورية، وبالتالي متقلباً. وبإمكان صدمة سلبية في أسعار السلع الأساسية أن تقلل من الربحية المتوقعة من الاستثمار في قطاع السلع الأساسية، كما بإمكانها أن تحد من توفُّر المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار في قطاعات غير قطاع السلع الأساسية وفي توفير الخدمات العامة الأساسية، فضلاً عن البرامج الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية.

ثانياً- باتجاه التنويع

6- التنويع هو مفتاح النهوض بالتنمية الاقتصادية القادرة على الصمود والمستدامة وغير المُقصية في البلدان النامية. وقد بات التنويع الاقتصادي، أي توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية لبلد ما لكي تشتمل على مزيد من المنتجات والقطاعات، أمرا لا بد منه في التصدي للاعتماد على السلع الأساسية. لكن جميع أشكال التنويع لا تساهم في التنمية الطويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، قد يحقق التنويع في السلع ذات القيمة المنخفضة أو المتقلبة مكاسب قصيرة الأجل لكنه لا يعزز التحول الهيكلي ولا اكتساب القدرة على الصمود؛ وقد يؤدي ذلك إلى ترسيخ القيود القائمة بدلاً من أن يساعد في التغلب عليها. وينبغي أن يكون التنويع عملية تهدف إلى تحقيق التحول الهيكلي والارتقاء التكنولوجي والأهداف الاجتماعية والبيئية؛ ولكي يكون التنويع مستداما، باعتباره جزءً من عملية التحول الهيكلي، فإنه يتطلب الارتقاء بالمستوى التكنولوجي والالتزام بالأهداف الاجتماعية والبيئية.

7- وفي البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما منها تلك التي تعاني جراء ارتفاع عبء الدين واتساع الفجوات في الهياكل الأساسية وفي القدرات، فضلاً عن اشتداد حالة الضعف لدى البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا بد من اتباع نهج متعدد الأبعاد في مجال السياسات من أجل تعزيز التحول الهيكلي المستدام. فهذه البلدان تعترضها تحديات معقدة ومترابطة يستحيل التغلب عليها بالاكتفاء بتدخلات معزولة. ويتعيّن أن تزيد السياسات في الوقت نفسه من استقرار الاقتصاد الكلي ومن بناء القدرات المؤسسية والبشرية ودعم الاستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك النقل والطاقة على وجه الخصوص، ودعم الابتكار وريادة الأعمال. ويستلزم تحقيق التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل، كإدارة الديون والحماية الاجتماعية، وبين الأهداف الطويلة الأجل، مثل التنويع الاقتصادي والقدرة على التكيف مع المناخ، بذلَ جهود متواصلة ومنسقة عبر القطاعين العام والخاص.

8- والتجارة عامل تمكين حاسم في مثل هذا الإطار المتعدد الأبعاد. فهي تتيح للشركات في البلدان النامية الدخول إلى أسواق أكبر وتزيد من فرصها في الحصول على التكنولوجيات بوسائل منها، مثلا، استيراد السلع الرأسمالية والتبادلات بين الشركات وداخل الشركات نتيجة الاندماج أكثر في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما من شأنه أن يسرّع وتيرة التنويع وإضافة القيمة. ومن شأن اندماج البلدان النامية غير

(10) UNCTAD, 2024, *Trade and Development Report 2024: Rethinking Development in the Age of Discontent* (United Nations publication, Sales No. E.24.II.D.23, Geneva).

(11) TD/B/C.I/MEM.2/42.

الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية أن يساعد في التغلب على قيود الجغرافيا. ومن شأن السياسات التجارية المحددة الهدف ضمن الإطار التجاري المتعدد الأطراف أن تدعم تطوير صناعات جديدة. وبإمكان أنشطة تيسير التجارة والامتثال للمعايير وترويج الصادرات، بما فيها تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، أن تكون بمثابة أدوات سياساتية مهمة.

9- وبإمكان التعاون الدولي أيضاً أن يؤدي دوراً مهماً في دعم التنويع وإضافة القيمة بوسائل منها، على سبيل المثال، بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة وتقديم المساعدة التقنية التي من شأنها أن تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تحقيق أهداف الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما يضمن مساهمة جهود التنويع في تحقيق أهداف إنمائية أكبر.

ألف- الأساس المنطقي لتوفير الدعم السياساتي المتعدد الأبعاد للتنويع

10- عادةً، لا يكون التنويع عملية محايدة أو عشوائية؛ فهو يعتمد على المسار، وما ينتجه البلد حالياً يحدد بشكل كبير ما سيكون قادراً على إنتاجه في المستقبل[12]. ويتمثل السبب في ذلك في أن القدرات الإنتاجية، بما فيها تلك المتعلقة بالمؤسسات والهياكل الأساسية المادية والمهارات وسلاسل التوريد والمعرفة التقنية، هي قدرات تراكمية يحددها المنتَج. ويُرجَّح أكثر أن تنبثق المنتجات الجديدة من القدرات الموجودة لا من قطاعات ليس لديها نشاط سابق. وتُظهر مجموعة متزايدة من الأعمال التجريبية أن البلدان والمناطق تميل إلى التنويع في منتجات أو صناعات وثيقة الصلة بالهيكل الإنتاجي الحالي بسبب امتلاكهما قدرات متشابهة أو متكاملة موجودة بالفعل[13]. وتُظهر الأدلة التجريبية أن التنويع ذا الصلة كثيراً ما يكون المسار الأكثر شيوعاً للارتقاء الاقتصادي فهو يستفيد من القدرات القائمة ويقلل إلى أقصى حد من عوائق الدخول إلى قطاعات جديدة[14]. وتبيّن الدراسات أن المناطق والبلدان التي تقوم بالتنويع في منتجات ذات صلة بما لديها من تخصصات تميل إلى زيادة النمو في الإنتاجية وإلى تحسين القدرة التنافسية وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية[15]. ومع ذلك، يبقى الاتجاه الذي يتخذه التنويع مهما؛ وترتبط التنمية الاقتصادية عادةً بالتنويع في منتجات أكثر تعقيداً وكثافة من حيث المعرفة، ومع ذلك لا توجد آلية تلقائية تضمن حدوث هذا الارتقاء أو ارتباط الإنتاج الجديد بفوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية. والعناصر الأربعة التالية بالغة الأهمية:

(أ) تحقيق توازن مناسب ما بين السياسات الأفقية والسياسات الرأسية بما يتوافق مع الظروف المحلية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق التنويع الفعال وإضافة القيمة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وقد تساعد في وضع الأساس لزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية في جميع القطاعات السياساتُ الأفقية مثل تضييق الفجوة في الهياكل الأساسية في الاقتصاد الأشمل، وهو أكبر من القطاعات المصدرة للموارد الطبيعية، وبناء الرأسمال البشري. ومن شأن السياسات الرأسية أن تساعد في

(12) انظر هذين الرابطين: https://growthlab.hks.harvard.edu/publications/product-space-conditions-development-nations و https://growthlab.hks.harvard.edu/publications/what-you-export-matters.

(13) Neffke F, Henning M and Boschma R, 2011, How do regions diversify over time? Industry relatedness and the development of new growth paths in regions, *Economic Geography*, 87(3):237–265.

(14) Hausmann R and Rodrik D, 2003, Economic development as self-discovery, *Journal of Development Economics*, 72(2):603–633؛ انظر هذا الرابط: https://research.cbs.dk/en/publications/the-principle-of-relatedness.

(15) Hartmann D, Zagato L, Gala P and Pinheiro FL, 2021, Why did some countries catch up, while others got stuck in the middle? Stages of productive sophistication and smart industrial policies, *Structural Change and Economic Dynamics*, 58:1–13.

معالجة مسائل التنسيق وإخفاقات السوق في المجالات أو القطاعات التي تعيق التنمية القطاعية والقيمة المضافة والقدرة التنافسية للصادرات. والمواءمة الوثيقة بين الاثنين ضرورية لتجنب سوء تخصيص الموارد المكْلِف في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وللتجارة دور حاسم في كل من الاستراتيجيات الأفقية والرأسية، مما يتيح الحصول على المدخلات والدخول إلى الأسواق والاستفادة من الدراية الفنية التي من شأنها أن تعزز فعالية المجالين الاستراتيجيين كليهما؛

(ب) لا تتساوى كل المنتجات ذات الصلة من حيث قيمتها في التنويع المستقبلي. فبعض المنتجات ينمتي إلى مناطق متناثرة من حيّز المنتجات، حيث تضعف الروابط مع القطاعات الأخرى، وقد تتأتّى من التنويع في مثل هذه المنتجات مكاسب قصيرة الأجل بيد أن هذا التنويع يقلل من إمكانية حدوث تحول هيكلي في المستقبل؛ وفي المقابل، من شأن التنويع في مجالات كثيفة من حيّز المنتجات تتيح العديد من الفرص السانحة، أن يحفز المزيد من التنويع وأن يدعم ظهور نظم بيئية صناعية تتسم بالديناميكية[16]. وينبغي أن توازِن السياسة العامة الداعمة للتنويع ما بين الأمرين؛

(ج) تترتب على أنواع المنتجات التي يتحقق بها التنوع في الاقتصاد آثارٌ كبيرة فيما يتعلق بعدم المساواة[17]. وتُظهر الأدلة أن التنويع قد يؤدي في بعض الحالات إلى مزيد من عدم المساواة، لا سيما إذا نشأت عنه قطاعات قائمة على كثافة رأس المال أو قطاعات محصورة[18]. ولدعم التنمية الشاملة، من المستحسن التنويع في القطاعات التي تنشئ فرص عمل لائقة، لا سيما للنساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة حالها. والصناعات التحويلية كثيفة العمالة والخدمات ذات المضاعِفات العالية للعمالة والصناعات التي تقدّم أجوراً أعلى للعمالة أحدُ القطاعات التي قد تسهم أكثر من غيرها في الحد من عدم المساواة بالتنويع الإنتاجي والتصديري بفضل زيادة الإنتاجية وإضافة القيمة؛

(د) يتعيّن النظر في التنويع من حيث الاستدامة البيئية. فالترابط من حيث هو لا يؤدي إلى إنتاج صديق أكثر للبيئة[19]. وقد تنجذب البلدان إلى قطاعات ضارة بالبيئة، لا سيما إذا كانت تلك القطاعات تدر عوائد سريعة أو يشتد عليها الطلب الخارجي. ولذلك السبب، ينبغي أن تتماشى جهود السياسات الداعمة للتنويع مع أهدافِ استدامةٍ أوسع نطاقاً، فتوجه الإنتاج المحفز للاستثمار نحو الأنشطة المنخفضة الكربون والكفؤة من حيث استخدام الموارد والسليمة بيئياً. وفي عالم يتشكّل أكثر فأكثر تحت وطأة القيود المرتبطة بالمناخ، لا يكون هذا التوجيه محبّذا فحسب، وإنما ضروريا لضمان القدرة التنافسية والتكامل العالمي على المدى الطويل.

11- ويميل التنويع إلى اتباع المسار الأسهل، مدفوعاً بالقدرات المتاحة وحوافز السوق، بيد أن هناك حاجة إلى وضع إطار سياساتي متعدد الأبعاد لأجل دعم التنويع المستدام وإضافة القيمة ضماناً لمساهمته

(16) المرجع نفسه. حيّز المنتَج هو تمثيل شبكي للاقتصاد العالمي يبيّن كيف أن المنتجات ترتبط ببعضها البعض بناءً على القدرات المطلوبة لإنتاجها؛ والمنتجات التي تتطلب مجموعات متشابهة من القدرات توجد بالقرب من بعضها البعض في المكان، بينما المنتجات التي تتطلب قدرات مختلفة تكون بعيدة عن بعضها البعض في المكان.

(17) Hartmann D and Pinheiro FL, 2025, Economic complexity and inequality at the national and regional levels, in Chen P, Elsner W and Pyka A, eds., *Routledge International Handbook of Complexity Economics* (Routledge, Abingdon, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland):551–566.

(18) Dominguez S and Nkurunziza JD, 2024, Economic diversification: Its relationship with inequality and ensuing policy options, Working paper No. 1, UNCTAD.

(19) Caldarola B, Mazzilli D, Napolitano L, Patelli A and Sbardella A, 2024, Economic complexity and the sustainability transition: A review of data, methods and literature, *Journal of Physics: Complexity*, 5(2).

في التحول الهيكلي والاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي. وبدون هذا التوجيه، قد تحقق البلدان التنويع، ولكن ليس بطُرق تدعم التنمية.

باء- مسارات التنويع

12- يجب تصميم أطر سياسات التنويع خصيصاً لكل سياق وطني ودون وطني، مع مراعاة قاعدة الموارد والقدرات الصناعية المتاحة والهياكل الأساسية ومدى جاهزية المؤسسات[20]. وعلى العموم، يمكن للبلدان تحقيق التنويع باتّباع المسارات الثلاثة المترابطة التالية: التكامل الرأسي في المرحلتين الأولية والنهائية من سلاسل القيمة القائمة؛ والتوسع الأفقي في القطاعات ذات الصلة بمواطن القوة الحالية؛ والتنويع في قطاعات غير مترابطة، ولكنها ديناميكية لديها إمكانات للتنمية في الأجل الطويل. ويشتمل التكامل الرأسي على أنشطة من قبيل تحويل المعادن الخام إلى مواد مكررة أو تحويل النواتج الزراعية إلى صادرات من الأغذية المصنعة. ويستفيد التنويع الأفقي من القدرات ذات الصلة، فعلى سبيل المثال، قد تنشئ شركات الخدمات اللوجستية فروعا تقدّم خدمات سلسلة التبريد وقد تطوّر مصايدُ الأسماك معامل للتصبير وشركات للتصدير. ويهدف التنويع غير المترابط إلى بناء قدرات صناعية جديدة، ويكون ذلك في قطاعات عالية القيمة في كثير من الأحيان مثل المستحضرات الصيدلانية والكيماويات والمعدات الكهربائية والخدمات الرقمية.

13- ويعتمد المزيج الأمثل من التنويع المترابط والتنويع غير المترابط على خصائص وموقع كل اقتصاد وقطاع. وقد تضطر الاقتصادات التي يتركز إنتاجها وصادراتها في منتجات منخفضة التعقيد إلى الاستثمار في أنشطة محددة غير مترابطة سعيا إلى الاستفادة من فرصٍ أعلى قيمة؛ وقد تعطي الاقتصادات الأكثر تقدماً الأولوية للأنشطة المترابطة بهدف تقوية القدرات الحالية[21]. وهذا يؤكد الحاجة إلى وضع نهج دقيق ومحدد السياق لاختيار السياسات التي من شأنها أن تعزز مسارات التنويع المختلفة. ويستتبع النجاح في تنويع المنتجات والصادرات تطويرَ قطاعات أكثر تعقيداً من المتوسط في البلد، وأعلى من حيث القيمة المضافة والجدوى الاقتصادية من خلال القدرة التنافسية الحقيقية والاستدامة البيئية وإمكانيات قوية لإنشاء فرص عمل، مع توسيع القاعدة التكنولوجية للاقتصاد في الوقت نفسه.

جيم- الأدوات وأدوات السياسة العامة

14- يتطلب تحقيق التنويع مزيجاً متماسكاً من السياسات التي تدعم التحول الهيكلي عبر أبعاد متعددة، ومن ضمن ذلك اتّباع سياسات أفقية تمكينية وسياسات رأسية مناسبة ومصممة خصيصاً لسياقات معينة[22].

15- ولا غنى عن السياسات الأفقية في معالجة القيود التي تعيق التنويع على صعيد الاقتصاد ككل. ولتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي طوال دورة السلع الأساسية أهمية خاصة بالنظر إلى التحديات المتعددة التي يجدها العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ومن جملتها مستويات المديونية المرتفعة والقواعد الضريبية الضحلة والاعتماد المفرط على الإيرادات من صادرات الموارد الطبيعية. ومن عوامل تمكين التنويع الحاسمة تحسين الهياكل الأساسية، لا سيما في مجالات الطاقة والنقل والاتصال الرقمي. ولا يقل عن ذلك أهميةً تحسينُ فرص الحصول على التمويل بزيادة الفرص في الحصول على

(20) TD/B/70/3.

(21) Boschma R, 2025, Designing smart specialization policy: Relatedness, unrelatedness or what? in Andersson M, Karlsson C and Wixe S, eds., *The Oxford Handbook of Spatial Diversity and Business Economics* (Oxford University Press, United Kingdom):59–79.

(22) TD/B/C.I/MEM.2/42.

الائتمان الرسمي وتطوير أسواق الرأسمال المحلية أو الإقليمية التي تتيح للشركات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تأمينَ التمويل بالعملة المحلية.

16- ومن شأن اعتماد سياسات رأسية مناسبة، عندما تصمَّم بعناية، أن يساهم بدوره في الارتقاء بالمستوى التكنولوجي وفي تطوير سلسلة القيمة وبناء القدرات الإنتاجية. ومن شأن توخي الشفافية في سياسات المشتريات العامة ووضع لوائح مناسبة للمحتوى المحلي أن يعززا الصناعة المحلية مع إنشاء روابط مع مستثمرين أجانب في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، قد توفر المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية منصات للتجريب ولتوسيع نطاق القطاعات الجديدة.

17- ومن الممكن أن توفر أدواتٌ، من قبيل تحليل التعقيدات الاقتصادية ورسم خرائط المدخلات والمخرجات وتشخيصات الجدوى وغيرها من الأدوات، منظورات تكميلية يُستنار بها في اتخاذ قرارات بشأن التحول الهيكلي. وقد يساعد تحليل التعقيدات الاقتصادية في تبيُّن القطاعات التي تكون فيها البلدان في أفضل وضع للتنويع استناداً إلى ما لديها من قدرات ومزايا نسبية كامنة. لكن فعاليته قد تكون محدودة في السياقات التي يصعُب فيها جمع البيانات أو في حال وجود قيود أخرى[23]. ويتيح رسم خرائط المدخلات والمخرجات إلقاء نظرة تفصيلية على الروابط بين القطاعات، فيمكّن صانعي السياسات من تتبع حالات الاعتماد من المرحلة الأولى إلى المرحلة النهائية ومن تقييم إمكانية أن تترتب على التدخلات الاستراتيجية في أحد القطاعات تأثيرات غير مباشرة ونشوءُ الطلب في قطاعات أخرى. وتركز تشخيصات الجدوى على الشروط المؤسسية والمالية والهياكل الأساسية اللازمة للاستفادة من الفرص الصناعية، مما يساعد على التمييز بين القطاعات التنافسية نظريا وتلك القابلة للتنفيذ عملياً. ورسم خرائط المدخلات والمخرجات وتشخيصات الجدوى كلاهما محدود بسبب الاعتماد على افتراضات ثابتة وقد لا يتوفقان في التقاط التطور الديناميكي لقوى السوق والابتكار التكنولوجي مما قد يؤثر على جدوى القطاعات على المدى الطويل[24].

18- والتنسيق المؤسسي أمر في غاية الأهمية. ففعالية استراتيجيات التنويع تعتمد على التعاون ما بين مختلف أصحاب المصلحة في القطاع العام، بما في ذلك وزارات التجارة والصناعة والمالية والتعليم، فضلاً عن التخاوض مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ومن شأن التعاون الدولي أن يدعم العمليات بالتمويل وتبادل المعارف والتكامل الإقليمي. ولا يقتضي التنويع تغيير ما تنتجه البلدان فحسب، وإنما يقتضي أيضاً تغييرا جذريا في الكيفية التي تعمل بها الاقتصادات وبناء القدرة على الصمود وزيادة الإدماج وتمكين التنمية المستدامة[25].

ثالثاً- استبصارات من التطبيق العملي لأطر السياسة الصناعية

19- لقد أصبحت السياسة الصناعية أداة أساسية في التحول الهيكلي، لا سيما في الاقتصادات الساعية إلى تنويع الصادرات وبناء القدرة على الصمود والارتقاء بسلاسل القيمة. وتوضّح التجارب العملية في كوستاريكا وإندونيسيا وفييت نام كيف تستطيع تركيبات من نُهج السياسات الأفقية والرأسية الموضوعة خصيصاً أن تكون محرِّكا فعالا للتنويع الاقتصادي والارتقاء بالصناعة. فقد انتقلت كوستاريكا من الاعتماد على الصادرات الزراعية التقليدية إلى اقتصاد متنوع يركز على التصنيع عالي القيمة وخدمات تكنولوجيا

(23) انظر هذا الرابط: https://growthlab.hks.harvard.edu/publications/economic-complexity-namibia-roadmap-productive-diversification.

(24) Kowalewski J, 2009, Methodology of the input-output analysis؛ متاح على هذا الرابط: https://www.econstor.eu/handle/10419/48249.

(25) TD/B/C.I/MEM.2/53.

المعلومات والاتصالات والسياحة البيئية، وهو تحول مدعوم بسياسات محددة هدفها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي إندونيسيا، تُظهر الاستراتيجية المركزة عمودياً في قطاع النيكل كيف أنه باستطاعة السياسة الصناعية المحددة الهدف أن تطلق العنان للقيمة المضافة المحلية وأن تجذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما في المرحلة النهائية من التصنيع ونقل التكنولوجيا. أما في فيتنام، فقد ارتكز التحول على التنويع الأفقي الذي يقوده التصنيع مدفوعاً بالإصلاحات وتطوير الهياكل الأساسية والاندماج في شبكات التجارة العالمية. وتقدم هذه الأمثلة دروساً في توجيه أطر السياسات الصناعية لكي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية، عن طريق الاستفادة من المزايا النسبية والاستجابة لديناميكيات السوق العالمية.

ألف- كوستاريكا: من السلع الأساسية إلى التصنيع المتقدِّم

20- تقدّم كوستاريكا مثالاً على التنويع الأفقي، حيث تحولت من تصدير البن والموز إلى التصنيع عالي القيمة وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة البيئية. وقد بدأ هذا التحول في عام 1986 عندما تم الابتعاد عن نموذج التصنيع القائم على إحلال الواردات واعتماد سياسات تشجع على تنويع الصادرات وهو ما حقق نتائج مهمة بعد عقد من الزمن. ففي عام 1993، كانت كوستاريكا ثاني أكبر مصدر للموز في العالم، وفي عام 1992، كانت خامس أكبر مصدر للبن، حيث كانت تمثل حوالي 20 في المائة من صادرات الموز العالمية و4 في المائة من صادرات البن العالمية[26]. لكن، بحلول عام 1998، تجاوزت حصة البضائع المصنعة حصةَ السلع الأساسية من الصادرات السلعية. ورغم تسجيل زيادة في صادرات السلع الأساسية في عام 2015، استمرت الزيادة في حصة البضائع المصنعة، وإن كان ذلك بوتيرة أخف. وقد ضاقت الفجوة ما بين صادرات البضائع وصادرات الخدمات منذ عام 2000، حيث أصبحت حصة الخدمات من الصادرات تناهز حصة البضائع منها بحلول عام 2019 (الشكل 2). وعطّلت الجائحة مدةً وجيزة تنامي حصة الخدمات في عامي 2020 و2021، لكن علامات التعافي ظهرت عليها في عامي 2022 و2023. ودعمت استراتيجيةَ التنويع في كوستاريكا بالأساس سياساتٌ محددة هدفها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات بعينها[27]. ومن بين التدابير التي اتُّخذت إنشاء مناطق تجهيز الصادرات وتقديم حوافز ضريبية وإعانات حكومية تعزيزا للنمو الموجه نحو التصدير[28]. وكان لإنشاء وكالة تشجيع الاستثمار أهمية بالغة في تسويق المزايا الاستراتيجية الوطنية لدى المستثمرين المحتملين، لا سيما في مجال تصنيع التكنولوجيا الدقيقة وخدماتها[29]. ومنذ مدة أقرب، استفادت كوستاريكا من رأس المال الطبيعي لجذب الاستثمار في السياحة البيئية والخدمات. ولا يزال التصنيع أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي بلغت قيمته 921 3 مليون دولار حتى عام 2023، ومع ذلك شهد الاستثمار في الخدمات غير السياحية والعقارات والسياحة نمواً كبيراً، مع زيادات سنوية بنسبة 145,3 و27,7 و3,7 في المائة، على التوالي، في عام 2023[30].

(26) انظر هذا الرابط: https://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp007_e.htm.

(27) TD/B/C.I/MEM.2/37.

(28) انظر هذا الرابط: https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/33b46a84-15cc-4cee-8277-49430bf5deb6/content

(29) UNCTAD, 2019, *Transnational Corporations: Investment and Development* (United Nations publication, Sales No. ETN261, Geneva).

(30) حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من كوستاريكا، وزارة التجارة الخارجية، 2024، متاحة على هذا الموقع: https://www.comex.go.cr/estad%C3%ADsticas-y-estudios/inversi%C3%B3n-extranjera-directa.

الشكل 2

كوستاريكا: التجارة والاستثمار

(أ) **حصص صادرات السلع**

(نسبة مئوية)

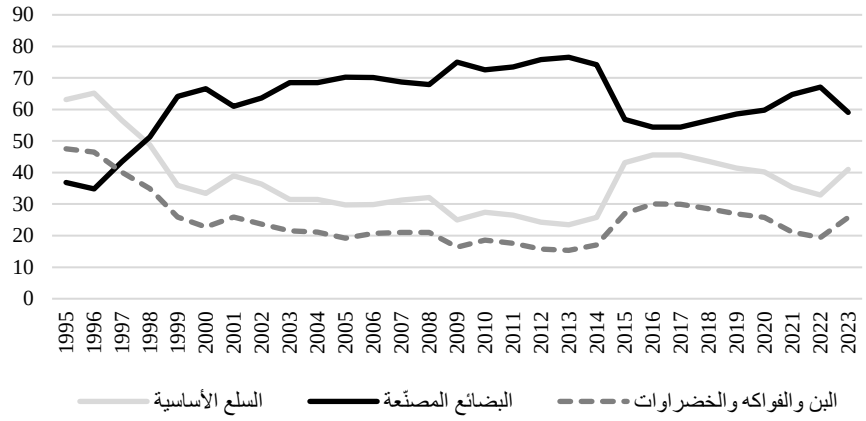

(ب) **إجمالي حصص الصادرات**

(نسبة مئوية)

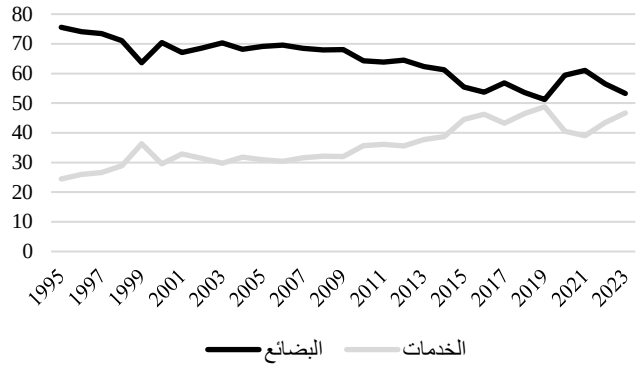

(ج) **التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر**

(بملايين الدولارات)

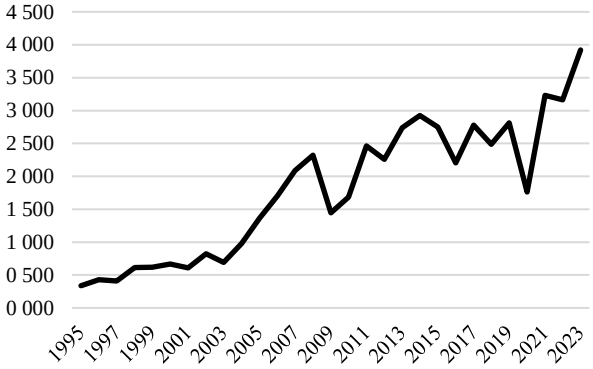

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية وقاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد والحل التجاري العالمي المتكامل.

ملاحظة: تستند حصص صادرات السلع إلى رموز التنقيح 4 للتصنيف الموحد للتجارة الدولية، 0 + 1 + 2 + 3 + 3 + 4 + 667 + 68 + 971 الخاص بالسلع الأساسية؛ 5 + 6 + 7 + 8، باستثناء 667 و68، الخاص بالبضائع المصنعة؛ 05 الخاص بالخضروات والفواكه؛ و07 الخاص بالقهوة والشاي والكاكاو والتوابل والبضائع المصنعة منها.

باء- إندونيسيا: سياسات مرحلة ما بعد الإنتاج فيما يتعلق بالنيكل

21- إندونيسيا، وهي أكبر منتج للنيكل في العالم حيث مثلت نسبة 50 في المائة من الإنتاج العالمي في عام 2023، أعطت الأولوية في سياستها الوطنية للتعدين للمرحلة النهائية من التصنيع ولإضافة القيمة محليا[31]. ومنذ عام 2020، وباتّباع تركيبة من التدابير التجارية والاستثمارية والضريبية، شجعت إندونيسيا الاستثمار الأجنبي والمحلي في الصَّهر والمعالجة المحليين. وساعدت هذه الاستراتيجية على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي بلغت قيمته 25 مليار دولار في عام 2022 و21,7 مليار دولار في عام 2023، مدفوعاً إلى حد كبير باستثمار الصين في تكنولوجيا الغسل الحمضي عالي الضغط لخام النيكل منخفض الجودة (الشكل 3)[32]. وسهلت الاستثمارات نقل التكنولوجيات اللازمة لاستخلاص النيكل المنخفض التركيز من خام الليمونايت وخام السابرولايت الأعلى جودة، مما أكسب النيكل المستخرج في إندونيسيا تنافسية عالية[33]. وساعدت هذه التدابير في زيادة صادرات النيكل المصنع حيث ارتفعت القيمة المضافة في قطاع المعادن من 1,1 مليار دولار إلى 20,8 مليار دولار في عام 2021 وحده[34]. وتحولت إندونيسيا من تصدير النيكل الخام إلى تصدير منتجات شبه مصنعة أعلى قيمة، كحديد النيكل وأكسيد النيكل وخلائط النيكل الملبدة، فحققت قيمة مضافة أعلى بكثير رغم تصديرها كميات أقل من النيكل. ودعما لهذا التحول، عززت إندونيسيا تعاونها مع الصين، وهي أكبر مستثمر فيها منذ عام 2013، وأنشأت مجمع مورُوالي الصناعي[35]. كما استحدثت إندونيسيا برامج للتعليم الجامعي تركز على صناعة التعدين تتوخى تطوير الرأسمال البشري المحلي وزيادة إسهام العمال في سلسلة قيمة النيكل.

(31) هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، 2024، إحصاءات ومعلومات النيكل: كانون الثاني/يناير، متاح على هذا الرابط: https://www.usgs.gov/centers/national-minerals-information-center/nickel-statistics-and-information.

(32) انظر هذا الرابط: https://www.csis.org/analysis/indonesias-nickel-industrial-strategy. حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية وقاعدة بيانات الأونكتاد لصادرات النيكل المجهزة استناداً إلى الرموز 282540 و750110 و750120 و750210 من النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها.

(33) انظر هذا الرابط: https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/news-insights/latest-news-headlines/indonesia-s-nickel-processing-boom-raises-questions-over-tailings-disposal-75180844.

(34) انظر هذا الرابط: https://asiatimes.com/2023/07/indonesias-mineral-export-bans-face-hot-global-fire/.

(35) A/80/120.

الشكل 3

إندونيسيا: الصادرات من منتج النيكل، حسب القيمة والكمية المتداولتين

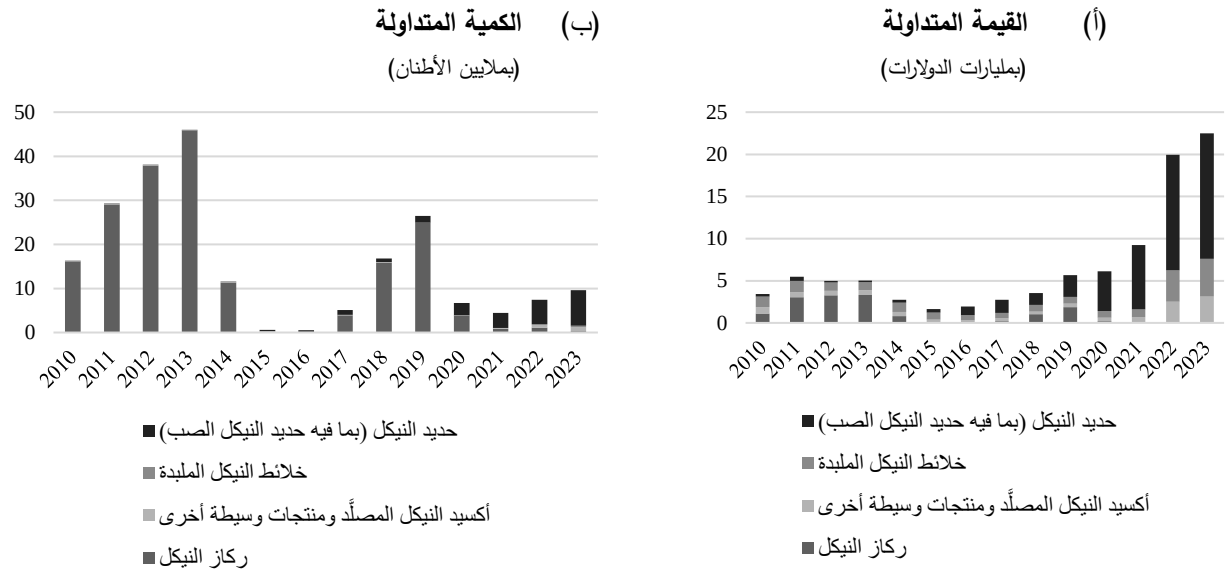

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية.

ملاحظة: بناءً على النظام المتناسق لتوصيف السلع وترميزها الرموز 260400، معادن ومركزات النيكل؛ 720260 – حديد النيكل (بما في ذلك حديد النيكل الصلب)؛ 750110 – خلائط النيكل الملبدة؛ 750120 – أكسيد النيكل المصلد ومنتجات وسيطة أخرى.

جيم- فييت نام: التنويع المقُود بالتصنيع

22- تقدّم فييت نام مثالاً على التنويع الأفقي المَقُود بالتصنيع حيث تحولت من تصدير البن والوقود والأرز إلى تبوُّء مركز رئيسي في صناعة الإلكترونيات والمنسوجات. وبحلول عام 2023، كانت البضائع المصنعة تمثل 85 في المائة من صادرات السلع. وشكلت الآلات والمعدات الكهربائية وحدها 43 في المائة، مما يجعل فييت نام رابع أكبر مصدر عالمي في هذه الفئة (الشكل 4)[36]. وكانت إصلاحات دوي موي التي بدأت في عام 1986 محرّك هذا التحول المتمثل في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي المنحى[37]. ومن أهم التدابير تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الرأسمال البشري واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة هيكلة الزراعة وتحرير التجارة والاستثمار في الهياكل الأساسية، لا سيما في توليد الطاقة وتوزيعها[38]. وقد ساعد اندماج فييت نام في الاقتصاد العالمي، عن طريق العضوية في رابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 1995، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2007 وإلى اتفاقات تجارة ثنائية، على زيادة فرصها في الدخول إلى الأسواق وخفض التعريفات الجمركية[39].

(36) انظر هذا الرابط: https://oec.world/en/profile/bilateral-product/electrical-machinery-and-electronics/reporter/vnm.

(37) انظر هذا الرابط: https://www.ifc.org/en/insights-reports/2021/cpsd-vietnam.

(38) انظر هذا الرابط: https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/02/14/Vietnam-s-Development-Success-Story-and-the-Unfinished-SDG-Agenda-48966.

(39) Chaponnière J-R and Cling J-P, 2009 Viet Nam export-led growth model and competition with China, *Économie internationale*, 118:101–130.

وأدت الإصلاحات الأخيرة، مثل بدء العمل بإجراءات الاستيراد والتصدير المبسطة في عام 2015، إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى تعزيز القدرة التنافسية[40].

الشكل 4

فييت نام: الصادرات من السلع والاستثمار الأجنبي المباشر

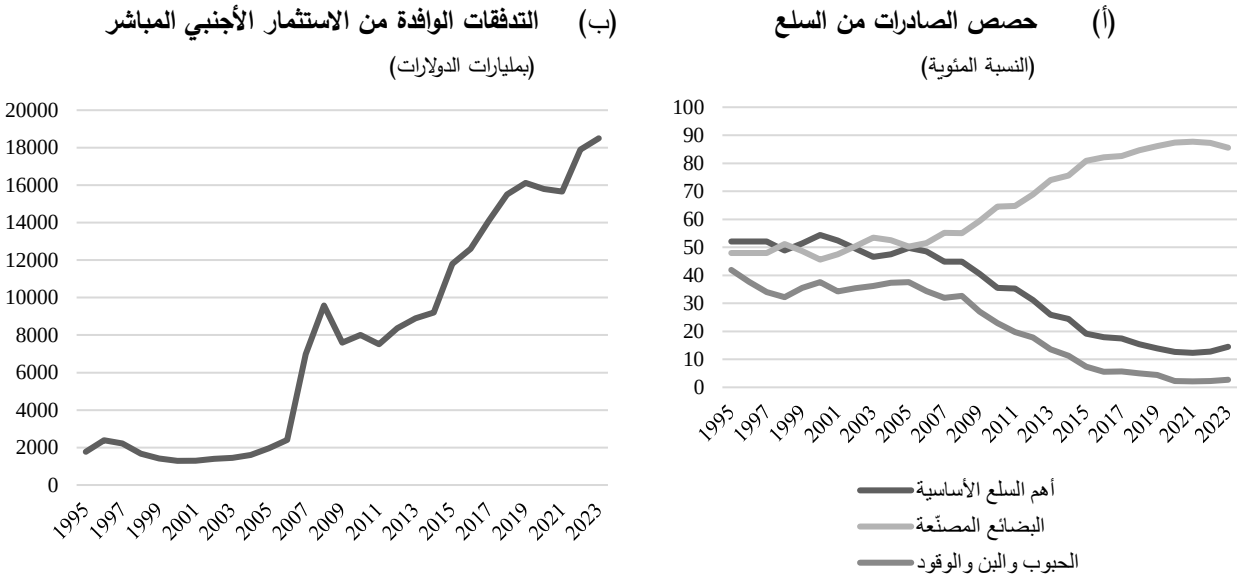

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية وقاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد والحل التجاري العالمي المتكامل.

ملاحظة: تستند حصص الصادرات من السلع إلى رموز التنقيح 3 للتصنيف الموحد للتجارة الدولية، 0 + 1 + 2 + 3 + 4 + 667 + 68 + 971 الخاص بالسلع الأساسية؛ و5 + 6 + 7 + 8، باستثناء 667 و68، الخاص بالبضائع المصنعة؛ و04 + 071 + 071 + 32 + 33 + 34، الخاص بالحبوب والبن والوقود.

رابعاً- اعتبارات السياسات العامة

ألف- على الصعيد المحلي

23- للمضي قدماً في التنويع الاقتصادي، تُشجَّع البلدان على النظر في اعتبارات السياسة العامة التالية:

(أ) اعتماد إطار تنويع متعدد الأبعاد يشتمل على سياسات أفقية ورأسية مناسبة على حد سواء، تصمَّم خصيصاً بما يناسب السياقين الوطني ودون الوطني، توخيا لأهداف من بينها تشجيع التنويع وإضافة القيمة في أنشطة مستدامة بيئياً وعالية القيمة؛

(ب) الاستفادة من البيانات للاسترشاد بها في تصميم السياسات الرأسية دعماً لمسارات التنويع التي تتيح مزيدا من الخيارات المستقبلية بالتحول إلى مجالات إنتاج وتصدير جديدة لديها الكثير من إمكانات التوسع؛

(40) Leon G, 2022, Aid for trade: Partnering to support Viet Nam economic diversification, presented at World Trade Organization event on maximizing the economic diversification impact of aid for trade, 10 October، متاح على هذا الرابط: https://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/a4t_e/workshop_10oct22_e.htm.

(ج) تشجيع إضافة القيمة داخل قطاعات السلع الأساسية القائمة بانتهاج سياسات قطاعية مناسبة، من بينها تقديم حوافز للاستثمار في مرافق التجهيز وحوافز تشجع المحتوى المحلي واندماج سلسلة التوريد المحلية، كجزء من استراتيجية أوسع نطاقا لزيادة مشاركة الشركات المحلية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في القطاعات التي لديها قيمة مضافة أعلى في سلاسل القيمة الدولية؛

(د) تشجيع التنويع الأفقي في القطاعات المترابطة وغير المترابطة، الذي بإمكانه أن يستفيد مما هو متاح من هياكل أساسية ومهارات وتكنولوجيات، بما يقلّل من الاعتماد على مجموعة صغيرة من المنتجات؛

(هـ) الاستثمار في تنمية المهارات والارتقاء بمستوى القوى العاملة بمواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني مع متطلبات القطاعات المستهدَفة بغية ضمان أن يؤدي التنويع إلى إنشاء وظائف أكثر وأفضل؛

(و) إدماج أهداف الاستدامة في استراتيجيات التنويع بإعطاء الأولوية لتقديم الحوافز والدعم للقطاعات والمنتجات التي تقلل من الضرر البيئي إلى أدنى حد وتحُد من كثافة الكربون وتساهم في إحداث التحول الأخضر؛

(ز) تقوية نُظم الابتكار واعتماد التكنولوجيا، بوسائل منها دعم البحث والتطوير وتعزيز التعاون بين الجامعات والصناعة وتهيئة الظروف المواتية للارتقاء بالمستوى التكنولوجي في القطاعات المستهدفة؛

(ح) تطوير الهياكل الأساسية وشبكات الخدمات اللوجستية التي تسهل نشوء سلاسل القيمة المحلية وتخفض تكاليف الصفقات وتحسّن الارتباط بالأسواق الإقليمية والعالمية؛

(ط) ضمان التنسيق المؤسسي واتساق السياسات بمواءمة السياسات المتعلقة بالتجارة والسياسات الصناعية والبيئية وسياسات تنمية المهارات، بقصد إنشاء نظام بيئي يدعم تنويع الاستثمار في منتجات محددة بصورة استراتيجية.

باء - على الصعيد الدولي

24- على الصعيد الدولي، ودعماً للتنويع الاقتصادي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، يُقترح أن تراعَى الاعتبارات السياساتية التالية التي تركز على التعاون الإقليمي ونقل التكنولوجيا وتطوير الهياكل الأساسية:

(أ) التشجيع على اندماج سلاسل القيمة الإقليمية بهدف توسيع الأسواق وتجميع الموارد وتمكين التخصصات غير القابلة للتطبيق على المستوى الوطني، لا سيما في الصناعات الاستراتيجية والخضراء؛

(ب) تيسير نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف عن طريق التعاون المتعدد الأطراف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وترتيبات الترخيص وإقامة شراكات ما بين الشركات والمؤسسات البحثية؛

(ج) حشد التمويل الإنمائي الدولي دعماً للاستثمار في الهياكل الأساسية والمرافق الصناعية ورفع مستوى المهارات؛

(د) ضمان وجود قواعد تجارية عادلة وموجهة نحو تحقيق التنمية تفسح للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية حيز السياسات لتنفيذ سياسات تنويع أفقية ورأسية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) دعم المبادرات العالمية التي تتوخى ضمان أن يؤدي التحول في مجال الطاقة والرقمنة والتصنيع المستدام إلى إتاحة فرص للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية لكي تنتقل إلى قطاعات أعلى قيمة وسليمة بيئياً.